

دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: الفرص والتحديات

إعداد الطالب/

نورا ابراهيم علي الرثيع

الرقم الجامعي/

251000541

إشراف/

أ.د / الفيصل عبد الحميد

أ.د / فايز جراد

العام الدراسي

2025

قائمة المحتويات

2.....	المقدمة.....
3.....	مشكلة الدراسة.....
4.....	أهمية الدراسة.....
5.....	أهداف الدراسة.....
5.....	تساؤلات الدراسة.....
6.....	فرضيات الدراسة.....
7.....	الدراسات السابقة.....
9.....	المنطلقات النظرية للدراسة.....
11.....	المنهجية وطرق البحث.....
11.....	أدوات الدراسة.....
15.....	حدود الدراسة.....
17.....	المراجع.....

المقدمة

يشكل التكامل الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي تسعى إليها التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، بهدف تعزيز قدراتها التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها. ويُعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أبرز النماذج الإقليمية في العالم العربي الذي تأسس عام 1981 ليكون إطاراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً جامعاً لدول الخليج الست: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، ودولة قطر. وعلى الرغم من أن أهداف المجلس شاملة ومتعددة الأبعاد، فإن البعد الاقتصادي كان دائماً في صلب اهتماماته، بل ومكوّناً محورياً في رؤيته نحو بناء وحدة خليجية متماسكة (Nguyen، 2025).

لقد شهدت المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس تطورات اقتصادية متسارعة، وتم إطلاق العديد من المبادرات الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والربط الكهربائي، ومشاريع النقل والربط البري والسككي، وغيرها من الخطوات التي ترمي إلى تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء. ورغم أن هذه الخطوات تمثل جهوداً واضحة نحو بناء اقتصاد خليجي موحد، إلا أن الطريق نحو تكامل حقيقي لا يزال محفوفاً بالعديد من التحديات التي تتصل بالسياسات الوطنية، والاختلاف في الأولويات الاقتصادية، والحساسيات السياسية، والضغوط الخارجية، فضلاً عن بعض المعوقات التشريعية والمؤسسية (Arif، 2023).

في ظل تزايد التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، مثل تقلب أسعار النفط، والضغوط الجيوسياسية، والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، تظهر الحاجة الملحة لإعادة تقييم مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، وفهم العقبات التي تحدّ من تسريعه، واستكشاف الفرص المتاحة لتفعيله بما يتماشى مع مصالح الدول الأعضاء وتطلعات شعوبها. كما أن التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، بما فيها التحولات في سلاسل الإمداد، وتوسع استخدام التكنولوجيا، ومتطلبات التحول الرقمي، تفرض على دول المجلس تعزيز تعاونها المشترك لمواجهة هذه التحديات من خلال مقارنة جماعية قائمة على التكامل وليس التنافس (Bousrih، 2025).

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من منظور شامل، من خلال تسليط الضوء على أبرز الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز التكامل، مثل التشابه في الهياكل الاقتصادية، والتقارب الجغرافي والثقافي، والإمكانات الاستثمارية والمالية الضخمة، إلى جانب دراسة

أهم التحديات التي تقف أمام هذا الطموح، سواء كانت تنظيمية أو سياسية أو اقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم تصور استراتيجي لكيفية تجاوز هذه المعوقات وتحقيق خطوات ملموسة نحو تكامل اقتصادي فاعل، يحقق تنمية اقتصادية مستدامة لدول الخليج، ويعزز من مكانتها في الاقتصاد العالمي (Papageorgiou، 2024).

مشكلة الدراسة

رغم مرور أكثر من أربعة عقود على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورغم وضوح الأهداف الاقتصادية التي نصّ عليها النظام الأساسي للمجلس، إلا أن التكامل الاقتصادي الحقيقي بين الدول الأعضاء لا يزال دون المستوى المأمول، ويعاني من تباطؤ واضح في التنفيذ العملي للمبادرات الاستراتيجية، مثل الاتحاد الجمركي الموحد، والسوق الخليجية المشتركة، والعملة الخليجية الموحدة، والتي ظلت جميعها محصورة في إطار التصريحات أو الخطوات الجزئية غير المكتملة. وتكمن مشكلة الدراسة الرئيسية في هذا التباين الواضح بين الطموح المعلن لتحقيق تكامل اقتصادي شامل، وبين الواقع الفعلي الذي يشير إلى استمرار عدد من التحديات المؤسسية والتشريعية والتنفيذية التي تعيق هذا التكامل، مثل التفاوت في السياسات الاقتصادية، وتضارب المصالح الوطنية، وضعف الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المشتركة، فضلاً عن تأثير المجلس بالتجاذبات السياسية بين بعض الدول الأعضاء، الأمر الذي انعكس سلباً على زخم العمل الاقتصادي المشترك. وتترتب على هذه المشكلة مجموعة من التداعيات، أبرزها ضياع الفرص الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تتحقق من خلال التكامل، واستمرار الهدر في الموارد والتكاليف، وتكرار المشاريع المتشابهة على مستوى الدول، وضعف التفاوض الخليجي الموحد مع التكتلات الاقتصادية العالمية، إضافة إلى انخفاض الثقة بين الأطراف الاقتصادية داخل المجلس (Chou، 2023). وبناءً على هذه الإشكالية، يتمحور السؤال الرئيسي للدراسة حول: ما الدور الذي يلعبه مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء؟ وما أبرز الفرص المتاحة والتحديات التي تعيق تحقيق هذا التكامل بشكل فعال ومستدام؟

أهمية الدراسة

- أولاً: الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من ارتباطها الوثيق بأحد أبرز المفاهيم الحديثة في العلوم الاقتصادية والسياسية، وهو مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، والذي بات يشكل ركيزة أساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقاربة جغرافياً وثقافياً. في هذا السياق، تُعد دراسة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مجالاً غنياً للنقاش الأكاديمي، خصوصاً في ظل التداخل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة الخليجية. ومن ثم، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي والخليجي، من خلال تقديم إطار تحليلي يجمع بين توصيف الواقع الحالي، واستعراض الجهود المبذولة من قبل المجلس، وتحليل أسباب بطء التنفيذ، فضلاً عن تقديم رؤية علمية متوازنة لمفهوم "التكامل الناقص" أو "غير المكتمل" الذي يواجه التجمعات الاقتصادية في العالم النامي. كما تقدم الدراسة إضافة معرفية من خلال ربط المفاهيم النظرية الكلاسيكية للتكامل – مثل نظريات بيلا بالاسا حول مراحل التكامل – بالتجربة الخليجية، مما يفتح المجال أمام باحثين آخرين لتوسيع نطاق التحليل وتطوير أدوات القياس في هذا الحقل البحثي المهم (Leitão، 2024).

- ثانياً: الأهمية التطبيقية

أما من الجانب التطبيقي، فتكتسب الدراسة أهمية بارزة نظراً لتوقيتها وطبيعة الموضوع الذي تتناوله، حيث تأتي في ظل تحولات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة تواجهها دول الخليج، من بينها تقلب أسعار النفط، والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل، وتحديات التنمية المستدامة، ومخاطر التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ الاقتصادي. ولذلك، فإن تحليل واقع التكامل الاقتصادي الخليجي لا يُعد مجرد تمرين أكاديمي، بل يمثل خطوة عملية نحو تشخيص الفجوات في مسار التكامل، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق مستوى أعلى من التآزر والتنسيق المؤسسي. وتُفيد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار في دول المجلس، خصوصاً وزارات الاقتصاد والتخطيط، والهيئات الجمركية، والمجالس التنسيقية، عبر تزويدهم برؤية شاملة للفرص الاقتصادية المهددة التي يمكن استغلالها، إضافة إلى بيان العقبات الفعلية التي تعرقل سير العمل المشترك. كما يمكن أن تكون الدراسة مرجعاً مهماً للمنظمات الإقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية، والمؤسسات المالية الخليجية، والقطاع الخاص الخليجي الذي يتطلع إلى أسواق أكثر انفتاحاً وانسيابية في تدفق السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والعمالة. وبذلك، فإن لهذه

الدراسة قيمة عملية واضحة في دعم مسار الاندماج الاقتصادي الخليجي، وبلورة استراتيجيات مستقبلية تدفع باتجاه بناء تكتل اقتصادي فعال، قادر على المنافسة إقليمياً وعالمياً (Bakhsh، 2023).

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، من خلال تقييم الجهود المبذولة، واستكشاف الفرص المتاحة، وتحديد التحديات التي تعيق مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، بهدف تقديم تصور علمي واستراتيجي يدعم بناء اقتصاد خليجي أكثر ترابطاً وتكاملاً.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، ومدى توافقها مع الأهداف المعلنة في الاتفاقيات الخليجية المشتركة.
2. رصد وتقييم أبرز المبادرات الاقتصادية الخليجية المشتركة مثل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والمشاريع الاستثمارية والربط الاقتصادي، ومعرفة مدى فعاليتها وتقديمها في الواقع العملي.
3. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي، سواء كانت تنظيمية، تشريعية، سياسية، أو اقتصادية، وبيان انعكاساتها على مسار التعاون بين الدول الأعضاء.
4. استكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة لتعزيز التكامل بين دول الخليج، والتي تشمل التوافق الجغرافي، والتشابه في الهياكل الاقتصادية، والمشاريع الاستراتيجية المشتركة، والقدرات المالية والاستثمارية المتاحة.
5. اقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات العملية التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي، وتسريع خطوات التكامل الاقتصادي، وبناء بيئة تكاملية مستدامة على المستوى الإقليمي.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

- ما هو دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء؟ وما مدى قدرة المجلس على توظيف الفرص المتاحة ومعالجة التحديات التي تعيق هذا التكامل؟

الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى تتوافق السياسات الاقتصادية والتشريعية بين دول مجلس التعاون مع متطلبات التكامل الاقتصادي الفعّال؟
2. ما مدى فعالية المبادرات الاقتصادية الخليجية المشتركة (مثل الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة) في دعم مسار التكامل بين الدول الأعضاء؟
3. ما هي أهم التحديات والعوائق التي تعترض تنفيذ التكامل الاقتصادي الخليجي على أرض الواقع؟
4. ما أبرز الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة التي يمكن من خلالها تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟
5. ما السياسات أو التوصيات الممكنة التي يمكن أن يعتمدها مجلس التعاون لتسريع وتيرة التكامل الاقتصادي وتحقيق أهدافه الاستراتيجية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- يوجد دور فعّال لمجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال سياسات مشتركة ومبادرات إقليمية يمكن أن تساهم في تجاوز التحديات واستثمار الفرص المتاحة لتحقيق تكامل اقتصادي مستدام.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك توافق نسبي في السياسات الاقتصادية والتشريعات بين دول مجلس التعاون يساهم في دعم مسار التكامل الاقتصادي.

2. المبادرات الاقتصادية الخليجية المشتركة، مثل الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، لها تأثير إيجابي ملحوظ على تقارب الاقتصادات الخليجية.
3. التحديات التنظيمية والسياسية والاقتصادية تُعد من أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل بين الدول الأعضاء.
4. تمتلك دول مجلس التعاون فرصاً اقتصادية واستثمارية كبيرة وغير مستغلة، يمكن أن تسهم في دعم مشروع التكامل في حال تم توظيفها بشكل جماعي.
5. تعزيز التنسيق المؤسسي والتكامل في السياسات الاقتصادية بين دول المجلس يؤدي إلى تسريع خطوات التكامل وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

الدراسات السابقة

وفي القرن الحادي والعشرين، تكثفت عمليات التكامل داخل الاتحادات الإقليمية للدول النامية بشكل كبير. وتغطي هذه العمليات جميع البلدان النامية تقريباً، كما أن مؤشرات الكمية آخذة في الازدياد. تهدف دراسة (Savinsky، 2021) إلى وصف عمليات التكامل في العالم العربي باستخدام مثال مجلس التعاون لدول الخليج العربية - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهذا هو أنجح جمعية تكاملية في العالم العربي، واستمرت لمدة 40 عاماً تقريباً. خلال هذه الفترة شهدت عملية التكامل بين دول مجموعة الخليج، وبالتالي مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، تغيرات كبيرة، كان لها أهمية بحثية كبيرة وتأثيرات عملية. وتكمن حداثة هذا البحث في تحديد الاتجاهات الجديدة في التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد تركيزها على التطوير المشترك لمكون الابتكار. وخلصت الأبحاث إلى أن جهود التكامل بين دول مجموعة الخليج خلال الفترة من 2010 إلى 2018 ركزت في المقام الأول على الأنشطة العلمية والإنسانية والابتكارية، بدلاً من التجارة والاستثمارات وجهود المشاريع البحثية. تعتمد هذه المقالة على التحليل الإحصائي والمقارن والمنهج المنهجي. ويعتمد التحليل الإحصائي على البيانات التي يوفرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لضمان توافق البيانات. منذ ما يقرب من 40 عاماً، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير أطر تعاونية تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، فضلاً عن إرساء عمل مشترك بشأن التهديدات المشتركة مثل التدهور البيئي في مياه الخليج. لقد

أدى النمو السكاني والاقتصادي، إلى جانب القضايا العالمية مثل تغير المناخ، إلى زيادة الضغوط على النظم البيئية الهشة. وقد أدت أيضاً إلى توسع المخاوف البيئية والمخاطر المرتبطة بها. وفي الواقع، فإن قضايا الاستدامة المعاصرة التي تمثلها الرؤى العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة تشمل العديد من القضايا لمعالجة الاستدامة بطريقة شاملة. من خلال رسم خرائط لقضايا الاستدامة القائمة على أهداف التنمية المستدامة، تدرس هذه الورقة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق نتائج الاستدامة الشاملة من خلال التعاون البيئي الإقليمي. ويسلط دراسة (Saidi، 2021) الضوء على الأهمية المفاهيمية والعملية لمثل هذا التعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشترك في مجموعة مشتركة من الموارد (الخليج) والعديد من أوجه التشابه الاجتماعية والاقتصادية والمادية والثقافية. تتم دراسة قضايا الاستدامة والعلاقات بين الدول والتعاون في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث السياسات والإرث والمصالح والالتزامات عبر مختلف القطاعات؛ على سبيل المثال، المياه، والطاقة، والزراعة، والنظم البيئية، والمناخ. ورغم أن التعاون البيئي الإقليمي في منطقة مجلس التعاون الخليجي لم يكن شاملاً ولم يسفر عن نتائج قوية وقابلة للتنفيذ، فإنه كان قيماً للتعاون البيئي وتنسيق السياسات. هناك حاجة إلى تعزيز الأطر التعاونية وتمثيل القضايا والمشاركة من أجل التغلب على الارتفاع الأخير في المنافسة بين الولايات والانقسامات السياسية التي تؤثر سلباً على قدرة المستوى الإقليمي على المساهمة في النتائج البيئية المستقبلية.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بموارد وفيرة من الوقود الأحفوري تحت الأرض وإمكانات عالية للطاقة المتجددة. ومع ذلك، ونظراً لنظرية ذروة النفط واللوائح والبروتوكولات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، أصبحت الاستثمارات في الطاقة المتجددة مرشحاً من الدرجة الأولى. تدرس الدراسة المفاهيمية الحالية الحواجز والمخاطر والفرص المرتبطة بالتحول إلى توليد الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد الدراسة على بيانات ثانوية مستخرجة من الإحصائيات المنشورة والأدبيات ذات الصلة. ومن خلال نهج تفسيري واستكشافي وتوضيحي، نستنتج أن هناك حاجة طويلة الأجل لتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل تلبية احتياجات الطاقة والأمن الاقتصادي المحتملة على المدى المتوسط والطويل. وقد تبين أن عدم الكفاءة البيروقراطية ودعم الوقود، إلى جانب غياب إطار الاستثمار المناسب وسياسات الطاقة الداعمة للاستثمارات في الطاقة المتجددة، تشكل عوائق كبيرة أمام نشر الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتؤكد الورقة البحثية الحالية أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بميزة مناخية محددة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة. وبالتالي، إذا تم استغلال خيارات

الطاقة المتجددة بشكل مثالي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في استبدال مصادر الطاقة التقليدية وفي دعم الأمن الطاقى والاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجي (Darwish، 2018).

وتتملك دول مجلس التعاون الخليجي . البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة . ما يقرب من 30% من إجمالي احتياطات النفط المؤكدة في العالم ونحو 20% من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة. كما أنها تتمتع بوفرة كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ومع ذلك، لا يزال استهلاك الطاقة الأساسي في دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، ولا تزال حصة الطاقة المتجددة لا تتجاوز 1%. استناداً إلى البيانات الثانوية، بما في ذلك المقالات الصحفية، والمواقع الإلكترونية الحكومية والشركات، والتقارير والمقالات الصحفية، يقوم دراسة (Al-Sarihi، 2022) بتقييم الأسباب وراء عدم استخدام موارد الطاقة المتجددة. وفي حين تم تحديد قضايا الجدوى الفنية والاقتصادية باعتبارها العوائق الرئيسية التي تحول دون إبطاء تبني تقنيات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كشف هذا البحث أن العديد من العوامل الإضافية أثرت بشكل ملحوظ على مثل هذه التأخيرات. تشكل الإعانات المرتفعة للهيدروكربونات، وهيكل التعرفة الكهربائية المنخفض، وسياسة الطاقة المجزأة، وغياب هيئة تنظيمية وإطار تنظيمي مخصص للطاقة المتجددة، وسوق الطاقة الخاضعة لرقابة شديدة، عوائق رئيسية أمام تبني الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتختتم الورقة بخيارات سياسية لإرشاد توسيع نطاق اعتماد الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المنطلقات النظرية للدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المنطلقات النظرية التي تشكل الإطار الفكري والمنهجي الذي تستند إليه لفهم وتحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء. وتُعد نظرية التكامل الاقتصادي أبرز هذه المنطلقات، إلى جانب مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتكتلات الإقليمية، والعلاقات البينية، والتكامل الوظيفي. يتيح هذا الإطار النظري للباحث فهماً معمقاً للمفاهيم التي تحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويعزز من القدرة على تحليل الفرص والتحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في سعيه لبناء وحدة اقتصادية متكاملة.

- أولاً: نظرية التكامل الاقتصادي

تُعد نظرية التكامل الاقتصادي من أهم الأسس النظرية التي تعتمد عليها هذه الدراسة. وقد تم تطوير هذه النظرية في بدايات القرن العشرين، وتحديداً مع بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي. وتفترض النظرية أن التكامل بين الدول يؤدي إلى توسيع الأسواق، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وزيادة التنافسية، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وحرية انتقال عوامل الإنتاج. ويُعرف "بيلا بالاسا" (Balassa) التكامل الاقتصادي بأنه عملية ديناميكية تشمل خمس مراحل متدرجة: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، والاندماج الكامل. وقد حاول مجلس التعاون الخليجي اتباع هذه الخطوات من خلال إنشاء اتحاد جمركي وسوق خليجية مشتركة، غير أن الإنجاز الفعلي لا يزال متواضعاً مقارنة بالمرحل النظرية (Gancia، 2020).

- ثانياً: التكامل الإقليمي كاستراتيجية للتنمية

ترتكز الدراسة أيضاً على مفهوم التكامل الإقليمي بوصفه أداة استراتيجية للتنمية المستدامة، خاصة في المناطق ذات الخصائص المتشابهة، مثل منطقة الخليج العربي. يشير هذا المفهوم إلى أن الدول المتجاورة جغرافياً وذات الروابط الثقافية والاجتماعية المتينة تكون أكثر قدرة على بناء تكتل اقتصادي فعال ومتماسك، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والتشريعية لذلك. وتستند هذه الفكرة إلى فرضية مفادها أن التعاون الإقليمي يُمكن أن يعوض عن محدودية السوق المحلية، ويعزز القدرة التفاوضية الدولية، ويقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية، وهي كلها أهداف يتطلع مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيقها ضمن استراتيجياته (Khadour، 2023).

- ثالثاً: النظرية البنائية في العلاقات الإقليمية

ومن الزاوية السياسية، تستند الدراسة إلى النظرية البنائية في العلاقات الدولية التي تركز على أهمية التفاعلات الاجتماعية والهويات المشتركة في تشكيل التكتلات الإقليمية. وتشير هذه النظرية إلى أن التكامل لا يقوم فقط على المصالح الاقتصادية، بل يتطلب أيضاً وجود شعور جماعي بالهوية المشتركة والانتماء المتبادل، وهو ما يتوفر بدرجة كبيرة في دول الخليج من خلال وحدة اللغة والدين والثقافة والنظم السياسية المتقاربة. ورغم أن هذا العامل الثقافي

والهوياتي يُعد ميزة نسبية لمجلس التعاون، إلا أن غيابه أحياناً في التطبيق العملي بسبب الأزمات السياسية قد يؤدي إلى إضعاف الروابط الاقتصادية التي تقوم عليها نظرية التكامل (Erbas، 2022).

- رابعاً: نظرية الاعتماد المتبادل

تستند الدراسة كذلك إلى نظرية الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory)، التي تؤكد أن الدول المتكاملة اقتصادياً تصبح أقل عرضة للنزاعات وأكثر انفتاحاً على التعاون المشترك. كلما زاد حجم التبادل التجاري والتكامل في سلاسل الإنتاج والاستثمار بين الدول، زادت الحاجة إلى الاستقرار السياسي، وتعززت الروابط المؤسسية والاقتصادية. هذه الفرضية تكتسب أهمية في الحالة الخليجية، حيث تتمتع الدول الست بهياكل اقتصادية متشابهة، ما يجعلها في موقع مثالي لتكوين شبكة من الاعتماد المتبادل عبر قطاعات متعددة مثل الطاقة، النقل، الخدمات المالية، والأمن الغذائي (Ravenhill، 2021).

- خامساً: أهمية الإطار المؤسسي

أخيراً، تنطلق الدراسة من افتراض نظري مهم يتعلق بـ"الإطار المؤسسي للتكامل"، والذي يؤكد أن التكامل الناجح لا يمكن أن يتحقق دون وجود مؤسسات فاعلة، قادرة على صياغة السياسات وتنفيذ القرارات ومتابعة الالتزام بها. ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تهتم بتحليل الدور المؤسسي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومدى فعاليتها في التنسيق بين الدول الأعضاء، وتجاوز الخلافات السياسية، وتفعيل القرارات الاقتصادية. فضعف البنية المؤسسية أو محدودية صلاحياتها قد يؤدي إلى تباطؤ التكامل رغم توفر الرغبة السياسية أو التوافق الاقتصادي (Witt، 2019).

المنهجية وطرق البحث

- أولاً: المنهج المتبع

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، لما يتمتع به من قدرة على تقديم مؤشرات كمية دقيقة، تُسهّم في فهم وتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على أسس علمية موضوعية. ويعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة الموضوع الذي يتناول بنية العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول من منظور قابل للقياس. ويتميز المنهج الكمي بقدرته على تفسير السلوكيات والاتجاهات من خلال معالجة البيانات الإحصائية وتحليل المتغيرات الكمية التي

ترتبط بأداء المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي، مما يتيح بناء نتائج قابلة للتعميم على مجتمعات مشابهة أو في سياقات إقليمية أخرى. كما يعزز هذا المنهج من موثوقية نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على أدوات مقننة تضمن الدقة في رصد آراء المشاركين.

- ثانيًا: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة المغلقة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات، وقد صممت بشكل علمي وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتيح قياس درجة اتفاق أو اختلاف المبحوثين مع مجموعة من العبارات التي تعكس محاور الدراسة. وقد تم بناء الاستبانة لتغطي خمسة محاور رئيسية: السياسات الاقتصادية المشتركة، فعالية المبادرات الخليجية، التحديات التي تواجه التكامل، الفرص الاقتصادية المتاحة، ومستوى التنسيق المؤسسي. وجاء تصميم الأداة بطريقة تسهل الإجابة وتقلل من التحيز، كما خضعت لمراجعة أكاديمية من قبل عدد من المحكمين في مجالات الاقتصاد والإدارة، لضمان وضوحها ودقتها وملاءمتها لأهداف البحث. أُجري أيضًا اختبار تمهيدي (pilot test) لعينة صغيرة من المجيبين للتأكد من فهم البنود وسلامة التركيب اللغوي، قبل تعميمها على العينة الفعلية.

- ثالثًا: مجتمع الدراسة وعينتها

استهدف البحث مجتمعًا محددًا مكونًا من خبراء، وأكاديميين، وممارسين في المجالات الاقتصادية والإدارية ذات العلاقة بمجلس التعاون الخليجي، سواء في المؤسسات الحكومية، أو في هيئات التنسيق الاقتصادي، أو في القطاع الخاص المرتبط بالتجارة والاستثمار البيئي. وقد تم اختيار عينة غرضية (Purposive Sample)، نظراً لطبيعة الموضوع التخصصية، التي تتطلب توفر خبرة أو معرفة مباشرة لدى المشاركين. هدفت الدراسة من خلال هذه العينة إلى جمع معلومات دقيقة من ذوي الدراية، وتجنّب التعميم العشوائي الذي قد لا يعكس واقع التكامل الاقتصادي على النحو الصحيح.

- رابعًا: أساليب تحليل البيانات

بعد جمع الاستبانات، تم تفرغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، حيث استخدمت أساليب تحليل كمية متنوعة، شملت الإحصاء الوصفي لقياس التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، مما ساعد في تقديم صورة واضحة عن توزيع الاتجاهات بين المشاركين. كما تم تطبيق اختبارات الفرضيات الإحصائية المناسبة، مثل اختبار T واختبار ANOVA، لتحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات المشاركين بحسب المتغيرات الديموغرافية (مثل الخبرة، أو المجال العملي). وللتأكد من موثوقية أداة الدراسة، تم استخدام معامل

كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، حيث أظهرت نتائج التحليل الداخلي للأداة مستوى مرتفعاً من الثبات والاتساق، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

- خامساً: مبررات اختيار المنهج الكمي

إن اختيار المنهج الكمي لم يكن اعتباطياً، بل جاء استجابة لحاجة الدراسة إلى بيانات قابلة للقياس والتحليل الرقمي، تعكس توجهات واقعية يمكن الاستناد إليها في صياغة استنتاجات وتوصيات عملية. كما أن الدراسات الاقتصادية بطبيعتها تستدعي استخدام أدوات كمية، خاصة حين تتعلق بقياس مؤشرات الأداء، أو تحليل آراء أصحاب المصلحة حول سياسات اقتصادية معينة. وقد وفر هذا المنهج بنية تحليلية متينة، مكّنت الباحث من التعامل مع ظاهرة معقدة مثل التكامل الاقتصادي بأسلوب منهجي قادر على الربط بين الممارسة الواقعية والإطار النظري، مما يكسب النتائج قيمة تطبيقية وأكاديمية في آن واحد.

أدوات الدراسة

في إطار تحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كان من الضروري تطوير أداة بحث متينة وموثوقة لجمع البيانات الدقيقة. بناءً عليه، تم تصميم أداة الدراسة على شكل استبانة مغلقة، تعتمد على صياغة مجموعة من البنود التي تغطي المحاور الرئيسية للدراسة. وجاء تصميم الاستبانة مستنداً إلى نماذج وأدبيات سابقة في مجالات الاقتصاد الإقليمي وإدارة التعاون الاقتصادي بين الدول، مع تعديلها لتناسب مع السياق الخليجي وخصوصية مجلس التعاون.

تم صياغة البنود بدقة لتكون واضحة ومحددة، وتغطي مجالات عدة منها: تقييم السياسات الاقتصادية المشتركة، فعالية المبادرات التنموية، التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه التكامل، فرص الاستثمار والتعاون، ومستوى التنسيق بين المؤسسات الخليجية. تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في طرح هذه البنود، وهو مقياس متدرج يسمح للمبحوثين بالتعبير عن آرائهم بدرجات متفاوتة تتراوح من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة"، مما يوفر بيانات كمية دقيقة تسمح برصد الاتجاهات بموضوعية.

- صلاحية الأداة وموثوقيتها

لم تقتصر عملية تصميم الاستبانة على مجرد صياغة البنود، بل تم التأكد من صلاحيتها ومناسبتها من خلال مراجعة أكاديمية دقيقة. تم عرض الاستبانة على لجنة من الخبراء في مجالات الاقتصاد والتنمية الإقليمية وإدارة السياسات العامة، حيث قدم هؤلاء المختصون تقييماتهم وملاحظاتهم البناءة حول وضوح البنود، وشموليتها للمجالات البحثية، ومدى ملاءمتها للسياق الخليجي. وبعد إدخال التعديلات اللازمة استنادًا لهذه الملاحظات، أُجريت دراسة تمهيدية أو اختبار تجريبي (Pilot Study) على عينة صغيرة من المشاركين المماثلين لعينة الدراسة الحقيقية.

هذا الاختبار التمهيدي مكن الباحث من رصد نقاط الضعف في الأداة، مثل البنود التي قد تكون غامضة أو متشابهة، بالإضافة إلى التأكد من الوقت المناسب لملء الاستبانة وسهولة التعامل معها. نتيجة لهذا الاختبار، أُدخلت تحسينات أسهمت في رفع جودة الأداة وضمان استقبال المشاركين للأسئلة بصورة صحيحة.

كما تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، الذي يعكس مدى اتساق البنود داخل الأداة. وقد أظهرت النتائج أن الاستبانة تتمتع بثبات عالٍ، مما يعني أن الأداة قادرة على قياس المفاهيم ذات الصلة بشكل موثوق ومتسق عبر مختلف أبعاد الدراسة.

- عينة الدراسة وأسلوب اختيارها

اعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانة موجهة إلى مجموعة من المختصين والخبراء في الشؤون الاقتصادية والسياسية ذات الصلة بمجلس التعاون الخليجي. شملت العينة ممثلين من الجهات الحكومية، والهيئات الاقتصادية، والمؤسسات الأكاديمية التي تتابع شؤون التكامل الاقتصادي الخليجي، بالإضافة إلى بعض الفاعلين في القطاع الخاص المعني بالتجارة والاستثمار الخليجي.

تم اختيار العينة بطريقة العينة الغرضية (Purposive Sampling)، وهو أسلوب يهدف إلى استهداف فئات معينة من الأفراد الذين يمتلكون معرفة مباشرة أو خبرة عملية في مجال الدراسة، مما يعزز دقة النتائج وموضوعيتها. هذا الاختيار كان مدعومًا بالحاجة إلى جمع آراء من أشخاص ذوي دراية متخصصة، وذلك لضمان توافق المعلومات مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

- إجراءات جمع البيانات

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة واعتمادها، تم توزيعها إلكترونياً وعلى الورق حسب توافر المستجيبين، مع توفير توضيحات حول هدف الدراسة وأهمية المشاركة، وذلك لضمان أعلى معدلات استجابة ممكنة. وتمت متابعة عملية الجمع بشكل مستمر لضمان شمول العينة والتنوع في التمثيل بين مختلف الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وعقب الانتهاء من جمع البيانات، خضعت البيانات لعملية تنظيف دقيقة للتأكد من اكتمال الاستجابات وخلوها من الأخطاء أو التناقضات، مما أتاح تحليلاً إحصائياً موثقاً يعكس الواقع بدقة.

حدود الدراسة

- أولاً: الحدود البشرية

تم تحديد الحدود البشرية للدراسة بناءً على ضرورة التركيز على الفئات ذات العلاقة المباشرة بموضوع التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي. لذلك، شملت الدراسة مجموعة محددة من الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والخبرة في المجال الاقتصادي والسياسي، حيث تم اختيارهم من بين الخبراء والمختصين الأكاديميين، والممارسين في القطاعات الحكومية والخاصة ذات الصلة بالتكامل الاقتصادي. كما اشتملت العينة على المسؤولين في الهيئات الاقتصادية الخليجية والباحثين المتخصصين في قضايا التعاون الاقتصادي الإقليمي. هذا التحديد كان بهدف الحصول على بيانات موثوقة وعميقة تعكس وجهات نظر واقعية وخبرات عملية، مما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة بدقة. ومن ناحية أخرى، تم استبعاد الفئات غير المتخصصة أو التي لا تمتلك خلفية معرفية كافية، لتجنب التشتت وضمان جودة المعلومات المستقاة.

- ثانياً: الحدود الزمانية

تحدد الإطار الزمني للدراسة في فترة العام 2025، حيث تم التركيز على البيانات والمعلومات المتعلقة بآليات وسياسات التكامل الاقتصادي التي أنفذت أو تم تقييمها خلال هذه السنة. ويأتي هذا التحديد الزمني باعتبار أن العام 2025 يمثل مرحلة مهمة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي، تزامناً مع التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية المتجددة، والجهود المتواصلة لتحقيق التكامل الاقتصادي الفعلي بين الدول الأعضاء. كما يتيح هذا الإطار الزمني تتبع أحدث التطورات

والتغيرات في السياسات والممارسات الاقتصادية، مما يضمن حداثة وملاءمة النتائج والاستنتاجات المستخلصة. ويُعدّ تحديد فترة زمنية واضحة من الضوابط الضرورية التي تساعد في ضبط الدراسة وتركيز البحث على المتغيرات الحالية ذات الأهمية.

- ثالثاً: الحدود المكانية

حددت الدراسة حدودها المكانية ضمن نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشمل ست دول هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، عمان، والبحرين. ويركز البحث على دراسة واقع التكامل الاقتصادي بين هذه الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار السياق الجغرافي والسياسي والاجتماعي الذي يميز هذه المنطقة. وقد اقتضى هذا التحديد عدم التوسع خارج حدود دول المجلس، كي لا تتأثر الدراسة بعوامل خارجية قد تشتت التركيز أو تعقد تحليل البيانات. كما أن التركيز على هذه الدول وحدها يسمح بدراسة معمقة للفرص والتحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي ضمن هذا الإطار الإقليمي الخاص، مع الاستفادة من التشابهات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الأعضاء. ويُعتبر هذا النطاق المكاني محدداً ومحكوماً بدقة ليتوافق مع طبيعة أهداف الدراسة وإطارها النظري.

- Al-Saidi, M. (2021). Cooperation or competition? State environmental relations and the SDGs agenda in the Gulf Cooperation Council (GCC) region. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2211464520301032>
- Al-Sarihi, A. (2022). Renewable Energy Development in the Gulf Cooperation Council Countries: Status, Barriers, and Policy Options. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1996-1073/15/5/1923>
- Arif, M. (2023). Urban Spatial Strategies of the Gulf Cooperation Council: A Comparative Analysis and Lessons Learned. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/18/13344>
- Bakhsh, S. (2023). Strategy towards sustainable energy transition: The effect of environmental governance, economic complexity and geopolitics. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X24000373>
- Bousrih, J. (2025). Energy Transition in the GCC: From Oil Giants to Green Leaders? Retrieved from <https://www.mdpi.com/1996-1073/18/13/3460>
- Chou, C.-H. (2023). Renewable Energy Integration for Sustainable Economic Growth: Insights and Challenges via Bibliometric Analysis. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/20/15030>
- Darwish, S. (2018). Opportunities, Challenges and Risks of Transition into Renewable Energy: The Case of the Arab Gulf Cooperation Council. Retrieved from <http://www.rericjournal.ait.ac.th/index.php/eric/article/view/1823>
- Erbas, I. (2022). Constructivist Approach in Foreign Policy and in International Relations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/364720915_Constructivist_Approach_in_Foreign_Policy_and_in_International_Relations
- Gancia, G. (2020). A theory of economic unions. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304393219302053>
- Khadour, N. (2023). The Role of the Master Plan in City Development, Latakia Master Plan in an International Context. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2073-445X/12/8/1634>
- Leitão, N. C. (2024). Gravity Model and International Trade: A Survey of the Literature. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2076-3387/14/9/219>
- Nguyen, C. V. (2025). The Role of Economic Integration Policies in Increasing Economic Growth in Selected Southeast Asian Countries. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/18/5/229>
- Papageorgiou, M. (2024). Standing in-between— Gulf States in the Shanghai Cooperation Organisation Under New Security Dynamics: The GCC, Saudi Arabia and Qatar. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/23477970241298755>
- Ravenhill, J. (2021). Economic Interdependence, Globalization and Peaceful Change. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/357871247_Economic_Interdependence_Globalization_and_Peaceful_Change

- Savinsky, A. V. (2021). Integration Processes among the Member States of the Gulf Cooperation Council over the Period of 2010–2018. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/350114666_Integration_Processes_among_the_Member_States_of_the_Gulf_Cooperation_Council_over_the_Period_of_2010-2018
- Witt, M. A. (2019). De-globalization: Theories, predictions, and opportunities for international business research. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41267-019-00219-7>

Midocean University

Management College



Specialization master of Business Administration

**The Role of the Gulf Cooperation Council in Promoting Economic Integration among Member
States: Opportunities and Challenges**

Prepared by the student/

University number/

Supervisor/

Year

2025